



تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم

داعش انموذجاً

م.م. عمار أحمد رشيد

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١٠/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/١١/٨ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

ترتكز السياسة الخارجية الصحيحة على أسس علمية وعقلانية وتمهد الظروف وتوظف الامكانيات المتاحة من أجل تحقيق أهداف ومصالح الدولة وعلى رأسها الأمن الداخلي عبر إعادة توجيه النشاط الخارجي وفق تصورات ورؤى مدروسة بما يحقق هدف مواجهة التحديات الأمنية كتلك التي لها امتداد في المحيط الخارجي للدولة.

يتناول البحث توجهات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ التي أعقبت ظهور تنظيم داعش (الإرهابي) وتمكنه من السيطرة على ثلث الأراضي العراقية، التي وضعت العراق كدولة تحت خطر السقوط مما استدعت الضرورة تغيير توجهات السياسة الخارجية وذلك باعتماد منهج جديد يقوم على الانفتاح على الدول التي لها تأثير على الأمن الوطني العراقي، وتحقيق الاستقلالية في السياسة الخارجية العراقية وتحريرها من النفوذ الخارجي، والعمل على إعادة التوازن في علاقات العراق الخارجية من أجل محاربة داعش وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة الجماعات الارهابية ومن ثم تعزيز الواقع الأمني وإدامته.

The true foreign policy should be based on scientific and rational foundations, and employs the available capabilities in order to achieve the goals and interests of the state, especially its internal security. This could be achieved by redirecting the foreign policy according to studied perceptions and visions in order to achieve the goal of facing security challenges such as those that extend into the external environment of the state. The study deals with the Iraqi foreign policy orientations after 2014, that followed the emergence of the ISIS and its success in controlling a third of the Iraqi lands, which put Iraq as a country in danger of falling. This dangerous development necessitated a change in foreign policy orientations by adopting a new approach based on openness to countries that have an impact on the Iraqi security reality, achieving independence in Iraqi foreign policy and liberating it from external influence, and working to rebalance the Iraqi foreign relations in order to defeat ISIS and liberate Iraqi territories from its control, and thus strengthening and perpetuating the national security.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية - الامن الوطني العراقي - تنظيم داعش



المقدمة

يعد موضوع الأمن من أهم المواضيع التي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام على المستويين السياسي والأكاديمي، لأنها ذات طبيعة غير ثابتة تتغير باستمرار بسبب ارتباطها الى حد كبير بالبيئة الخارجية للدولة - الإقليمية والدولية - وارتباطها ايضاً بالتطور والتقدم المستمر التي يشهدها المجتمع، اذ تحولت الظاهرة الأمنية خلال العقود الأخيرة من كونها هدف عام تسعى الدول الى تحقيقه الى سياسة قائمة بحد ذاتها تعرف بـ "السياسة الأمنية" يتم تنبئها من اجل مواجهة التحديات الأمنية.

إن العلاقة بين السياسة الخارجية والواقع الأمني علاقة ترابطية وتفاعلية تقوم على مبدأ التأثير والتأثر، إذ يؤثر أحدهما في الآخر، فتارة نجد ان الواقع الأمني تتأثر بشكل كبير بالسلوك الخارجي للدولة خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي كالحالة العراقية، وتارة أخرى يؤثر الواقع الأمني الداخلي في توجيه السياسة الخارجية ويفرض نفسه بقوة على صانع القرار في تبني نوع معين من السلوك الخارجي بما يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الدولة. ومن هذا المنطلق فإننا في هذا البحث سنركز جهودنا على الكيفية التي يؤثر فيها المتغير الأمني في رسم وتوجيه السياسة الخارجية، من خلال دراسة وتحليل السلوك الخارجي العراقي بعد عام ٢٠١٤ من زاوية تأثيرها بالواقع الأمني الداخلي.

هدف البحث

يهدف البحث الى السعي للكشف عن البعد الأمني في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ خاصةً وأنها جاءت بعد سيطرة تنظيم داعش (الإرهابي) على عدة مدن وبلدات عراقية وإعلان دولتها الإسلامية المزعومة في العراق وسوريا من خلال بيان الأسباب الكامنة وراء التحول في السياسة الخارجية العراقية وعلاقتها بمسألة محاربة الإرهاب وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة التنظيم.

مشكلة البحث

يحتل العامل الأمني الأولوية في تصورات وسلوك الدول ويحظى باهتمام كبير من قبل صناع القرار وذلك بالنظر الى تأثيره على بقية العوامل الأخرى، فإذا لم يكن هناك أمن واستقرار فلن تستطيع الدول أن تدير بقية المجالات، اذ تعد المنطلق الأساسي في توجيه سياسات الدولة بما فيها السياسة الخارجية. وتكمن إشكالية البحث في أن اختيار الوضع الأمني في العراق والمتمثل بسيطرة تنظيم داعش (الإرهابي) على أجزاء



واسعة ومهمة من الأراضي العراقية ووصول خطر التهديد الإرهابي الى العاصمة بغداد وضعت الحكومة العراقية في موقف يتطلب منها توظيف إمكانيات الدولة كافة في مواجهة التنظيم وكذلك التوجه نحو الخارج والسعي الى تحشيد الدعم الخارجي مما حدا بالحكومة العراقية أن تجري تغييراً جذرياً في سياساتها الداخلية والخارجية ومن ثم أجرت تحولاً جذرياً في خطابها الداخلي والخارجي لاستمالة القوى الإقليمية والدولية وكسب دعمها المادي والمعنوي في حربها ضد الجماعات الإرهابية.

ومن هذا المنطلق فإن السؤال المحوري للبحث هو:

ما أثر المحدد الأمني في توجيه السياسة الخارجية العراقية بعد ظهور تنظيم داعش (الإرهابي) في العراق؟
ويتفرع من السؤال المحوري أسئلة فرعية عدة:

- ١- ما التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤؟
- ٢- كيف ساهم المتغير الأمني في تغير السياسة الخارجية العراقية بعد ظهور داعش (الإرهابي) في العراق؟
- ٣- وما أهم النتائج المتحققة من تغير السلوك الخارجي العراقي على الواقع الأمني.

فرضيات البحث

لإكمال البحث والاجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا أن نصوغ الفرضيات الآتية:

- ١- التحولات في طبيعة التهديدات الأمنية يتطلب تغيير النهج الخارجي والتوجه نحو الانفتاح والتعاون مع جميع الدول التي لها تأثير في الوضع الداخلي للبلد.
- ٢- التحديات الأمنية في العراق لها بعد خارجي مما يعني أن مواجهة تلك التحديات يتطلب دعماً واسناداً إقليمياً ودولياً.
- ٣- في ضعف العراق وعدم قدرته على معالجة المشكلات الأمنية الكبرى يتحتم على صانع القرار التوجه نحو طلب الدعم والمساعدة من الدول الأخرى.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، وبيان الأسباب التي تكمن وراء هذا التحول من خلال تحليل الظاهرة بشكل علمي وموضوعي وتفسير خلفيات سلوك وأداء السياسة الخارجية العراقية ببعدها الأمني ضمن مجالها الإقليمي.



هيكلية البحث

اقتضى البحث تقسيمه على محورين رئيسيين: الأول يتناول السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤. والثاني يبين أثر محاربة تنظيم داعش (الإرهابي) في التحول في السياسة الخارجية العراقية.

المبحث الأول:

تحولات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤

مرت السياسة الخارجية العراقية بتحولات كبيرة خلال السنوات التي تلت سقوط النظام في عام ٢٠٠٣. فلكل مرحلة من مراحل سير العملية السياسية العراقية ملامحها الخاصة وخصوصياتها النابعة من طبيعة الأشخاص أو القوى السياسية الماسكة بزمام الحكم. فضلاً عن ذلك ثمة عوامل مهمة داخلية وخارجية محيطة فرضت تأثيرها على الكيفية التي يتم بها معالجة المشكلات الداخلية وأيضاً على مواقف والتوجهات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة تجاه القضايا الخارجية التي كانت محل شد وجذب القوى الدولية والإقليمية التي ساهمت بشكل أو بآخر في رسم ملامح الخطاب السياسي الداخلي والخارجي العراقي. قبل الخوض في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ وإظهار ملامح التحول فيها، لا بد لنا أولاً أن نسلط الضوء على ظروف وملابسات تلك السياسة خلال الفترات السابقة، ونبين أبرز التحديات التي واجهتها و انعكست بشكل أساس على حالة الاخفاق وضعف الاداء والتخبط فيها، ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية العراقية خلال الفترات السابقة

في الحقيقة إن الدول التي تشهد تحولات كبرى وتمر بمرحلة انتقالية على المستوى الداخلي تتسم سياستها الخارجية غالباً بالضبابية وفقدان الرؤية، ويغلب عليها ضعف الاداء الذي يستمر لفترة قصيرة نسبياً. وهذا الأمر يعد طبيعياً جداً للدول التي تمر بمرحلة التحول وبناء الاستقرار وتثبيت أركان الحكم وفق رؤية وتصور النظام الجديد ومتطلبات المرحلة الجديدة، ولكن إذا ما استمر حالة الفوضى وفقدان الرؤية الى فترة أطول فإن ذلك يؤشر الى وجود خلل بنيوي ووظيفي.

وعند الحديث عن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ كان لزاماً على النظام الجديد أن يسعى من أجل عودة العراق الى مكانته في المجتمع الدولي واستعادة وضعه الطبيعي والتخلص من إرث النظام السابق



الذي وضع العراق في أكثر من أزمة دولية بسبب سياساته العدوانية وذلك من خلال الانفتاح على جميع الأطراف الإقليمية والدولية وبناء مواقف خارجية تعبر عن أهداف الدولة ووحدة القرار فيها ومصادقتها في الحفاظ على مصالح العراق العليا لاسيما تلك التي تم التفريط بها خلال الحقب السابقة.

ولكن العلاقات العراقية مع الكثير من الدول الجوار شهدت تراجعاً كبيراً وخفاناً واضحاً في تحقيق أبسط مقومات العلاقة الودية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الدول بسبب عوامل عدة - داخلية وخارجية - تختلف من حيث البواعث والاهداف. والمراقب للسياسة الخارجية العراقية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٤ يلحظ أنها عانت من جملة من التحديات يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: غياب الرؤية الاستراتيجية

لكي تتوضح توجهات السياسة الخارجية لأية دولة لابد ان تستند على رؤية وتخطيط استراتيجي في إدارة سياستها الخارجية تتحدد فيه الأهداف الخارجية القصيرة والمتوسطة البعيدة المدى التي تكون مبنية على دراسة للواقع الداخلي وكذلك الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة المؤثرة على الدولة، ومن ثم يتم تحديد الآليات والأدوات المتاحة كي توضع تلك الأهداف موضع التنفيذ.

ومما يؤثر بوضوح على اخفاق الأداء الخارجي العراقي بعد ٢٠٠٣ في بناء علاقات ودية ومتوازنة مع الدول الجوار أنها لم ترتكن الى رؤية أو تخطيط استراتيجي وأنها لم تتبنَ نهجاً استراتيجياً أو مسارات استراتيجية محددة وواضحة تحدد فيه أهداف والمصالح العليا للبلاد. فمشكلة السياسة الخارجية العراقية أنها أصبحت رهينة المحاصصة الطائفية والمذهبية والحزبية وصارت جزءاً من اللعبة السياسية تلقفتها الأحزاب السياسية وفق مبدأ الاستحقاق الحزبي الأمر الذي أدى الى أن تعجز وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات العراقية في الخارج بأشخاص غير مهنيين ويفتقرون الى الكفاءة المطلوبة في إدارة السياسة الخارجية وهو ما انعكس بشكل سلبي على الأداء الدبلوماسي الخارجي العراقي خاصة تجاه دول الجوار العربي.^(١)

فغياب الرؤية والتخطيط الاستراتيجي جعلت السياسة الخارجية العراقية رهينة الجمود وأفقدتها روح المبادرة، وأصبحت أدوارها الرئيسة مبنية على ردود الفعل وتتخبط في تفاعلاتها الإقليمية والدولية وباتت تتصرف بدون خطط مدروسة مما أفقدها مقوم أساسي من مقومات الأداء الخارجي، ألا وهو التأثير لينتهي الأمر بأن يكون العراق الحلقة الأضعف في لعبة التوازنات والاستقطابات الإقليمية.^(٢)



ثانياً: تشتت القرار السياسي الخارجي

إن ضعف وتواضع أداء السياسة الخارجية تجلت بشكل واضح في عدم تماسك وتشتت القرار السياسي الخارجي العراقي بسبب الانقسام الداخلي وتضارب المصالح بين أقطاب العملية السياسية، إذ جرت العادة أن تتشكل الحكومات العراقية عبر التوافقات السياسية بين الأحزاب والقوى السياسية وفق مبدأ المحاصصة التي أصبحت المرتكز الأساس في إدارة الدولة العراقية وفي عملية صنع السياسات فيها ، وهو ما أدى الى تباين وتضارب الخطاب السياسي الخارجي التي أصبحت السمة البارزة لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣.^(٣)

فضلاً عن ذلك فإن تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الصلاحيات بين المؤسسات الرسمية والمتمثلة برئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والبرلمان ولد الكثير من التقاطعات ومواقف خارجية متعارضة بين تلك الرئاسة الثلاث وهذا أدى وفي الكثير من الأحيان، الى أن تتبنى الحكومة موقفاً خارجياً، تقوم الجهات الأخرى بتبني مواقف أخرى مغايرة جملةً وتفصيلاً، كما حدث في مسألة اتهام سوريا بمسؤوليتها عن انفجار وزارتي الخارجية والمالية في آب ٢٠٠٩ ومطالبة مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية ورفع القضية الى مجلس الأمن الدولي.^(٤)

وعلى الجانب الآخر فإن إقليم كردستان التي تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي، أقامت علاقات خارجية خاصة بما مع العديد من الدول والمنظمات الدولية وكذلك مع شركات النفط العالمية بمعزل عن الحكومة المركزية، ، وتتخذ مواقف منفصلة وغالباً ما كانت تتعارض مع تلك التي تتبعها الحكومة العراقية تجاه قضايا المنطقة. فضلاً عن ذلك فإن الفصائل المسلحة وقادة الاحزاب المختلفة ورؤساء الكتل السياسية اقاموا علاقات خارجية خاصة بهم. وهذا ما حدث خلال فترتي حكومة السيد نوري المالكي، ففي الوقت الذي كانت فيه علاقة الحكومة العراقية والمتمثلة برئاسة الوزراء وثيقة جداً بالجمهورية الإسلامية في إيران، فإن الأحزاب والشخصيات السنية وحكومة اقليم كردستان سلكوا مساراً مغايراً ووثقوا علاقاتهم بدول كانت الحكومة تصفهم بالأعداء مثل المملكة العربية السعودية وقطر والامارات وتركيا.^(٥) وكنتيجة لذلك، فإن السياسة الخارجية التي انتهجتها الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تعكس اطلاقاً حالة الاجماع الوطني.



ثالثاً عدم استقلالية القرار السياسي الخارجي

إن نفوذ وتأثير الدول والقوى الخارجية وتدخلاتها في الشأن العراقي أعاق كثيراً محاولات الحكومات العراقية لخلق سياسة خارجية متماسكة ومواقف خارجية موحدة. فقبل مغادرة القوات الامريكية من العراق في أواخر عام ٢٠١١، كان للولايات المتحدة التأثير الأكبر في السياسة الداخلية والخارجية للعراق. الى جانب ذلك فإن النفوذ والتأثير الإيراني أيضاً كان كبيراً على رؤساء الحكومات العراقية المتعاقبة وكذلك على مختلف الشخصيات والقوى السياسية العراقية. فبعد الانسحاب الأمريكي من العراق انخفض التأثير الأمريكي بشكل كبير لصالح إيران، التي استطاعت من خلال شبكات سياسية ودينية وأمنية واسعة النطاق، أن تحكم قبضتها على مختلف مفاصل الدولة العراقية بما في ذلك توجهات ومواقف العراق الخارجية. فضلاً عن إيران فان للسعودية وقطر وتركيا نفوذاً وتأثيراً على فصائل أو قوى نافذة ومؤثرة داخل البلاد. ولكل تلك الجهات الخارجية مصالح واهداف عملت على تحقيقها في العراق، وسعت من أجل أن ينعكس ذلك في السياسة الخارجية العراقية. (٦)

أما فيما يخص بمواقف الحكومة العراقية تجاه قضايا المنطقة خاصة بعد اندلاع ما اصطلح على تسميته بـ "ثورات الربيع العربي" فإنها تميزت بفقدان الرؤية الوطنية لواقع ومصصلحة العراق وتغليب الرؤية الحزبية الضيقة ومصصلحة الائتلاف الماسك بزمام السلطة على حساب المصلحة العليا دون حساب التبعات والآثار السلبية لمثل تلك المواقف على الواقع الداخلي. فالوضع السياسي الهش وعدم الاستقرار الأمني يتطلب من العراق كدولة ان تتخذ مواقف محايدة من القضايا ذات الشد والجذب بين الأطراف الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والنأي بالنفس عن القضايا الخلافية، ولكن الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي في حينها جعلت من العراق طرفاً في الصراع السوري ووقفت مع نظام بشار الاسد في قمع الاحتجاجات الشعبية كما وقفت مع الحركة الحوثية في حرب اليمن وايضاً ايدت ودعمت التيار المعارض في البحرين. (٧)

مواقف الحكومة العراقية من القضايا الإقليمية كانت في مجملها منحازة لإيران وأصبحت السياسة الخارجية العراقية رهينة إيران واستراتيجيتها في الشرق الأوسط وهذا الامر لم يكن في مصلحة العراق، لأنها أبعدت العراق أكثر عن محيطه العربي وكانت نتائجها سلبية على الواقع الأمني العراقي.



المطلب الثاني: نقطة التحول: ظهور تنظيم داعش في العراق والانحيار الأمني

واجهت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحديات والازمات المتشابكة والمعقدة على المستويين السياسي والأمني، التي تفاقمته بشكل أكبر خلال السنوات اللاحقة وكادت أن تعصف بالدولة العراقية وتقوده نحو التداعي والانحيار. وتأني في مقدمة تلك المشكلات انتشار ظاهرة الارهاب وبروز المجاميع المسلحة المختلفة التي اختارت العراق ساحة لممارسة نشاطاتها الارهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة التي استطاعت أن تنشط في اجزاء واسعة من الاراضي العراقية مستهدفة القوات الامريكية بدواعي مقاومة المحتل، وأيضاً القوات الأمنية العراقية والعاملين في الدولة والمؤسسات الحكومية.

ففي ١٠ حزيران ٢٠١٤، استولى مقاتلو تنظيم القاعدة - بمساعدة أعداد كبيرة من مقاتليها الذين انتقلوا إلى العراق من مسرح العمليات في سوريا - على مدينة الموصل وسط انسحاب جماعي للقوات الأمن العراقية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، غيرت الجماعة الارهابية اسمها رسمياً إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام التي عرفت اختصاراً بـ (داعش) وسط ترحيب من العديد من السكان المحليين الذين ذاقوا ذرعا من سياسات الحكومة العراقية. وتقدم مقاتلو داعش (الإرهابي) فيما بعد نحو مدينة تكريت، ومن ثم نحو محافظة ديالى ومحافظة الأنبار لتكون على بعد كيلومترات عدة عن العاصمة بغداد. كما واصل التنظيم تقدمه نحو الأراضي التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان وتقدمت إلى مسافة ما يقرب من ٤٥ كيلومتر عن مدينة أربيل عاصمة حكومة إقليم كردستان.^(٨)

وعند الحديث عن التقدم السريع لداعش وسقوط المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى تحت سيطرة التنظيم الارهابي، فمن الواضح أن هنالك جملة من العوامل كان وراء تمكنها في العراق ونجاحها في السيطرة على تلك المدن أهمها:^(٩)

- ١- مساعي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي لاحتكار السلطة والسعي الدؤوب في توسيع قاعدة سلطته الشخصية على حساب فعالية مؤسسات الدولة الرسمية، وكذلك سياسة الاقصاء والتهميش ضد شركائه في العملية السياسية مما أدى الى ترسخ حالة الانقسام التشرذم الداخلي التي أعطت الفرصة للتنظيمات الجهادية من ممارسة نشاطاتها الإرهابية. وهذا الامر كان أحد اهم العوامل التي أدت إلى السقوط السريع للمدن العراقية أمام هجمات مقاتلي التنظيمات المسلحة.





٢- السياسات الطائفية التي كانت تنتهجها حكومة السيد نوري المالكي تجاه شريحة واسعة من المجتمع العراقي. فسياسات المالكي في حل قوات الصحة* واستخدام القمع والعنف ضد متظاهري المناطق الغربية وكركوك والموصل ادى الى إثارة الغضب والاستياء بين سكان تلك المناطق، مما جعلهم أكثر انفتاحاً على الجماعات المتطرفة.

٣- ضعف وعدم كفاءة القوات الامنية العراقية إذ كانت تفتقر الى التدريب الجيد ونقص في المعدات وفقدان الروح المعنوية، بالمقابل كان مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية يتميزون بالتدريب العالي والشراسة والالتزام.

فضلاً عن ذلك، فهناك أيضاً عوامل خارجية كان لها دور كبير في ظاهرة الانهيار الأمني في العراق ولعل أبرزها هو التدخل السليبي لدول الجوار في الشأن الداخلي العراقي والمقاطعة العربية بسبب سياسات الحكومة العراقية الداخلية والخارجية وعلى رأسها دول الخليج التي اتخذت موقف المساند والمؤيد لإشغال الجبهة الداخلية العراقية من خلال دعم الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة مادياً ومعنوياً. ففي تلك الفترة اشتعلت المنطقة العربية بتأثيرات ثورات الربيع العربي وظهرت التنظيمات الإرهابية في المنطقة التي أدت الى انتشار الفوضى والصراعات والتدخلات العسكرية سواء أكانت إقليمية أم دولية وانشأت على أثرها تحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى تحت ذريعة فرض الأمن والسلم ومحاربة الارهاب.^(١٠)

المطلب الثالث: معالم التحول في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤

ساهم وصول حيدر العبادي لرئاسة الوزراء وتوليهِ للمنصب في ١١ آب ٢٠١٤ عقب ظهور تنظيم داعش في العراق في إحداث تحول كبير ونقله نوعية في السياسة الخارجية العراقية تجاه المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي. طرح السيد حيدر العبادي برنامجه الحكومي وتعهد من خلاله بإعادة رسم السياسة الخارجية مع دول العالم والدول الإقليمية بشكل خاص، ومعالجة التداعيات الكارثية التي شهدتها تلك العلاقة خلال الفترات السابقة.^(١١) ويمكن لنا ان نؤشر هذا التغيير من خلال ملاحظة طبيعة الاداء العراقي الخارجي ومدى أدراك هيكلية القوة خلال فترة ما بعد ٢٠١٤ لا سيما بعد التحول في قدرات العراق في مواجهة التحديات الارهابية، والتقارب من الدول الاقليمية وفق مبدأ أولوية المصلحة العليا للدولة والحاجة المتبادلة. فضلاً عن



الدور المقابل للطرف العربي الذي انفتح على العراق بشكل جدي استجابة لإدراك مكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الإقليمية.

أولاً: الانفتاح الاستراتيجي على الدول الخليجية والتوازن في علاقات العراق الخارجية

فبعد أن كان الاداء الخارجي العراقي خلال الفترات السابقة تتسم بالاضطراب والتقصير في إتباع سياسة خارجية متوازنة في المجال الإقليمي، بادرت السياسة الخارجية العراقية بالتحرك نحو ردم الهوة في علاقات العراق الإقليمية وبالأخص معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي من خلال تأسيس نوع من التوازن مع الدول المجاورة والانفتاح الاستراتيجي على الدول الخليجية، لاسيما الرئيسة منها وفتح قنوات التواصل مع تلك الدول وتبادل الزيارات الرسمية كنوع من تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه قضايا المنطقة وكإثبات للدور الريادي والبناء للعراق في الدائرة الإقليمية مع عدم إثارة هواجس الأطراف الأخرى.^(١٢)

فقد شهدت العلاقات العراقية السعودية بوادر الانفراج بعدما كانت متأزمة منذ فترة طويلة، وذلك من خلال تبادل الرسائل الودية بين الطرفين وعلان المملكة عن رغبتها في إعادة افتتاح سفارتها في بغداد، التي جاءت كنتيجة للخطاب السياسي الخارجي العراقي المبني على مبدأ الاحترام المتبادل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.^(١٣) ويمكن عد زيارة وزير خارجية العراقي إبراهيم الجعفري إلى السعودية بداية التحول في السياسة الخارجية العراقية حيال دول الجوار العربي وأولى الخطوات للنهج الدبلوماسي لحكومة حيدر العبادي. وجاءت زيارة العبادي إلى المملكة العربية السعودية في ١٩ حزيران ٢٠١٧ لتشكل العلامة الفارقة في العلاقات العراقية السعودية التي لم يزرها أي زعيم عراقي منذ عقود.^(١٤) وبدأت العلاقات الثنائية بين البلدين تتطور أكثر فأكثر وتمشي بوتيرة متسارعة وتوجت أخيراً بتشكيل المجلس التنسيق المشترك*، وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات بين البلدين. كما استمر تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين، وتم إعادة فتح مكاتب الخطوط الجوية السعودية في العراق، وشاركت الشركات السعودية بصورة واسعة وفعالة في معرض بغداد الدولي، فضلاً عن ذلك فقط طلبت المملكة موافقة الحكومة العراقية بفتح قنصليتين لها في محافظتي البصرة والنجف.^(١٥)

ثانياً: الاعتدال وأخذ موقف الحياد من سياسة المحاور الإقليمية

فبعد اندلاع ثورات الربيع العربي شهد الشرق الأوسط حالة من الفوضى وعدم الاستقرار أضفت الى تشكل صياغات متعددة وتحالفات جديدة واستقطابات إقليمية ودولية، بين قوى كانت في السابق متنافرة. وعلى



صعيد الأحلاف الإقليمية فإن التطورات السياسية وتقاطع المشهد السياسي الإقليمي من ناحية وتقلبات مواقف الدول الكبرى كالولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط من ناحية أخرى أغرقت المنطقة في أحلاف متضادة تقودها قوى إقليمية مؤثرة وطموحة على رأسها السعودية وإيران تسعى كل منها الى رسم خارطة السياسية للمنطقة وفق أهدافها الاستراتيجية. هذا الأمر أدى الى زيادة مساحات التوتر وتهديد الوحدة الوطنية في العديد من دول المنطقة بسبب اشتعال النزعة الطائفية والمذهبية خاصة في سوريا والعراق والبحرين واليمن واستخدامهما كورقة ضغط بين المحاور المتصارعة.^(١٦)

ولأن العراق خلال الفترة السابقة كان منخرطاً ضمن سياسة المحاور التي انعكست سلباً على مصالحه الداخلية والخارجية، فإن السياسة الخارجية العراقية الجديدة أكدت على ضرورة الابتعاد عن سياسات التحالفات الدائرة بين الأقطاب المتصارعة، وإن العراق اليوم يرفض سياسة التخندق كأساس في تعاملاتها الخارجية، ويطمح أن يؤدي دوراً إقليمياً مستقلاً دون المساس بمصالح دول المنطقة. كما عملت الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي جاهدة على إبعاد العراق من المحسوبة الإقليمية من خلال إضفاء مبدأ الاستقلالية على السياسة الخارجية والانفتاح الاستراتيجي، إذ جعل دور العراق إيجابياً في دائرة التفاعلات الإقليمية الذي اتضحت ملامحه في العديد من المبادرات والفعاليات التي طرحتها الحكومة العراقية في جمع الفرقاء الإقليميين.^(١٧)

أما عن مواقف العراق من القضايا الإقليمية كما ذكرنا سابقاً فإن العراق عاش حالة من التصادم مع الدول العربية بسبب مواقفه من أزمت المنطقة التي كانت في مجملها متوافقة مع الموقف الإيراني التي لم تجلب للعراق سوى المزيد من العزلة والنفور، ومن هنا جاءت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ لتؤكد على مسألة تغليب منطق الحوار البناء ووقوف العراق كدولة على مسافة واحدة من أطراف النزاع والسعي الى تسوية الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية. فالسياسة الخارجية العراقية أصبحت حذرة أكثر من ذي قبل وسارت وفق توجهات مترابطة تدرس تفاعلات القوى الإقليمية دون الخوض في القضايا الخلافية المتطرفة وانتهاج سياسات معتدلة ودبلوماسية غير تصادية. وفي السياق ذاته، فإن العراق على المستوى الرسمي رفض أن يكون باباً من أبواب الصراع والتهديد لدول الجوار، واتجهت سياسته الخارجية نحو التفاعل السلمي مع محيطه الإقليمي، وفق مبدأ المصالح المشتركة لجعل العراق نقطة التقاء بدل أن يكون ساحة للصراع والخلاف رافضاً تواجد أي منظمة أو كيان تشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر على الدول الأخرى.^(١٨)



تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية خلال الفترات السابقة افتقرت الى فلسفة واضحة وتخطيط منهجي تضع أسس وآليات التعامل السياسي الخارجي ضمن الدائرة الإقليمية والدولية، وتعدد الولاءات الحزبية والإقليمية قادت الى التجزئة والارتباك والضبابية في الأداء الخارجي فعل سياسي خارجي مرتبك، وكانت تداعياتها كبيرة على الأمن الوطني العراقي. وبعد ظهور داعش وتشكيل حكومة جديدة أصبحت توجهات السياسة الخارجية أكثر وضوحاً وتنطلق من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية التي بدورها حددت ضوابط التعامل الخارجي مع دول الجوار وفق مبدأ الاستقلالية والابتعاد عن أخذ أي موقف متخندق مع أي جهة أو محور إقليمي. وانطلاقاً من هذا المبدأ اتسمت السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤ بالاعتدال والاتزان وأداء دور فاعل في دائرة التفاعلات الإقليمية، واضعاً مصالح العراق فوق كل الاعتبارات.

المبحث الثاني

مكافحة تنظيم داعش الإرهابي ودوره في تحولات السياسة الخارجية العراقية

يمتاز مفهوم الأمن الوطني بالغموض والتغيير، لأنها مرتبطة الى حد كبير بالبيئة الخارجية للدولة - الإقليمية والدولية - وكذلك مرتبطة بالتطور والتقدم المستمر التي تشهدها المجتمع من جميع النواحي، فالظاهرة الأمنية لم تعد محصورة في نطاقه العسكري الضيق فحسب، بل تعدى ذلك لتشمل جوانب عدة منها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وعند الحديث عن تعريف الأمن الوطني في الوقت الحاضر فإننا نجد أنها تتلخص في القدرة على تحشيد وتوظيف عناصر القوة الشاملة للدولة: العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والبشرية والتقنية بهدف حماية أمن وسيادة الدولة تجاه التهديدات القائمة أو المحتملة خلال فترتي السلم والحرب.^(١٩) ومن هنا يبرز لدينا أهمية العامل الدبلوماسي وطريقة إدارة السياسة الخارجية في تعزيز الأمن والاستقرار في البلد من خلال إعادة بناء وتوجيه المواقف الخارجية للدولة في الاتجاه التي تصب في تعزيز قدرات الدولة في مواجهة التهديدات الأمنية وعلى رأسها خطر التنظيمات الإرهابية التي تتلقى الدعم المادي والمعنوي من مصادر خارجية رسمية أو غير رسمية.

فعندما ظهرت تنظيم داعش - التي انبثقت من تنظيم القاعدة - وانتشرت بسرعة كبيرة وفرضت سيطرتها المباشرة على مدن عراقية رئيسة وأعلنت دولتها الإسلامية في العراق وسوريا، بدأت الحكومة العراقية بالعمل





على وقف التقدم السريع والخاطف لهذا التنظيم ومن ثم شرعت في تحرير الأراضي العراقية الواقعة تحت سيطرة التنظيم من خلال توظيف إمكانيات الدولة العراقية كافة منها إعادة توجيه السياسة الخارجية والانفتاح نحو المجتمع الدولي والإقليمي خاصةً وأن هنالك عاملين رئيسيين ساهما بشكل كبير في الدفع نحو هذا المسعى ، من ابرز العوامل التي ساهمت في تغيير النهج السياسي الخارجي العراقي ، وستتناول هذين العاملين في المطلبين الآتين:

المطلب الأول: دور دول الجوار في عدم الاستقرار الأمني في العراق

ما يميز ظاهرة الإرهاب في الوقت الحاضر أن لها بعداً خارجياً وأصبحت ظاهرة عابرة للحدود لأن آثارها لم تعد مقتصرة على دولة معينة، وإنما تمتد جغرافياً الى دول أخرى خاصةً الإقليمية منها. وكانت احداث ١١ أيلول نقطة التحول الجوهرية في تطور ظاهرة الإرهاب إذ التطور في وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلاً عن العولمة وتحلياتها العابرة للحدود، أعطت لظاهرة الارهاب بعدها الدولي من حيث سرعة الانتشار في أكثر من بقعة حول العالم دون إنشاء قواعد ثابتة لها، وسهولة التجنيد وكسب العناصر الجديدة وكذلك الحصول على الموارد المالية والتمويل اللازم لنشاطاتها المسلحة.^(٢٠) هذا الأمر فتح الباب واسعاً أمام الدول في استغلال الجماعات الإرهابية كأدوات تحقق من خلالها أهدافها الاستراتيجية من خلال توفير البيئة المناسبة لانتشار تلك الجماعات أو توفير مختلف أنواع الدعم لتلك التنظيمات في صراعها مع خصومها.

وعندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في عام ٢٠٠٣ فإن أحد اهم أهدافها المعلنة هو جعل العراق اغموجاً ديمقراطياً ناجحاً والعمل على نقل تلك التجربة الديمقراطية وفرضها في دول الشرق الأوسط. هذا الامر قوبل برفض حكومي من قبل دول المنطقة وشكل صدمة على الصعيدين الداخلي والإقليمي، لان أغلب تلك الدول غير ديمقراطية تحكمها أنظمة حكم قبلية تقليدية وغير راغبة في تقبل النموذج الغربي للحكم، من حيث اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وإقرار مبادئ حقوق الإنسان وإعطاء دور أكبر للمرأة في قيادة المجتمع. لذلك فإن نجاح التحول الديمقراطي في العراق كان محط قلق لدول الجوار العراقي، خاصةً لإيران والسعودية، الدولتان الأكثر تأثيراً ونفوذاً في الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة راهنت بشكل كبير على نجاح مشروعها الديمقراطي في العراق على الداخل العراقي ومدى استجابة



وتقبل المجتمع العراقي لعملية التحول الديمقراطي دون الاخذ بنظر الاعتبار موقف القوى الإقليمية التي بدورها اتخذت موقفاً مضاداً من هذا المشروع وعملت بكل الوسائل والأدوات الممكنة على افشال التجربة.^(٢١) وكنتيجة لذلك الموقف الرفض فإن دولاً خليجية عدة وجدت في انتشار المجاميع الارهابية في العراق وسيلة لتحقيق هدفها في تقويض التجربة العراقية من خلال توفير الدعم اللازم لتلك المجاميع - المالي والإعلامي - لاسيما وان القوى السياسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣ وفرت البيئة الملائمة للدول الأخرى لأداء هكذا ادوار من خلال تكريس الانقسام المجتمعي وتعزيز الاثنية والطائفية في إدارة الدولة العراقية وكنتيجة وجدت المشاريع الإقليمية طريقها الى التطبيق على ارض العراق، وصارت الدول المجاورة للعراق تصنف المجتمع العراقي على حسب الطائفة والمذهب فعدت المملكة العربية السعودية نفسها راعية للمكون السني وقدمت الدعم المادي والمعنوي للمجاميع المسلحة المحسوبة على المكون، في حين قامت ايران بتأسيس فصائل مسلحة تتأمر بأوامرها وتنفذ اجنداتها في العراق والمنطقة وعملت على تدريبها وتجهيزها.^(٢٢)

سنحاول في هذه الجزئية أن نسلط الضوء على دور دول الجوار العربي خاصةً الدول الخليجية في ظاهرة عدم الاستقرار في العراق لارتباط ذلك بالبعد الطائفي وفي ظهور تنظيم داعش في العراق، اذ انحصر دور بعض دول الخليج في دعم ظاهرة الإرهاب في العراق في المجالات الآتية:

أولاً: التمويل

على الرغم من إن مسألة تمويل الجماعات المسلحة والارهابية في العراق لم تكن رسمية من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن الكثير من المنظمات والجمعيات الخيرية العاملة في الخليج وكذلك شخصيات متنفذة كانت تقوم بجمع الأموال والتبرعات وإيصالها الى الجماعات المسلحة الناشطة في الساحة العراقية والسورية تحت مسمى ومسمع الحكومات الخليجية.^(٢٣) وكانت الاسهامات المالية الخليجية الخاصة المقدمة للجهاديين المسلحين تشكل النسبة الأكبر من مجموع التمويلات التي كانت تحصل عليها التنظيمات الإرهابية؛ بسبب التشريعات غير المنظمة التي تسمح بحرية تأسيس الجمعيات أو المنظمات تحت مسمى الخيرية أو الاغائية وسهولة تحويل أموال التبرعات الى الخارج. وكانت الكويت من أكثر الدول الخليجية نشاطاً في هذا المجال وبرزت كمركز مالي للأفراد أو المؤسسات الخيرية التي ترغب في دعم الجماعات المتطرفة في كل من العراق وسوريا.^(٢٤)



لطالما كان موضوع تمويل بعض دول مجلس التعاون الخليجي للجماعات الإرهابية في العراق محط انتقاد المسؤولين الأمريكيين. فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز في الخامس من كانون أول ٢٠٠٩ تصريحات مقتبسة من برقيات دبلوماسية سرية سربت الى موقع "ويكيليكس" الإلكتروني، تضمنت انتقاداً شديداً للهجة لعدد من دول الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، بسبب تهاونها في قطع تمويل الجماعات الإرهابية. وذكرت الصحيفة ان هنالك أشخاصاً يقيمون في السعودية والدول الخليجية الأخرى يقدمون الدعم المالي للعديد من الجماعات المتطرفة في أماكن مختلفة حول العالم بما فيها العراق.^(٢٥)

أما عن دور قطر في هذا المجال فقد وصفت الولايات المتحدة حليفها الوثيقة قطر بأنها مركز تمويل الارهاب والتطرف، وبأنها بيئة تسمح بتمويل الجماعات الإرهابية منها تلك التي كانت تمارس نشاطها المسلح في العراق. وتقول الولايات المتحدة إنه ليس لديها دليل على تورط الحكومة القطرية في مسألة التمويل لكنها تعتقد أن أفراداً عاديين في قطر يساعدون في تمويل الجماعات الإرهابية والقيادة القطرية لا تفعل ما يكفي لوقف ذلك.^(٢٦)

ثانياً: التحريض الطائفي

بحسب الدراسة التي أعدها مؤسسة راند، فإن تورط الجهات المانحة الثرية في الخليج في تقديم الدعم المالي المباشر للتنظيمات المسلحة في العراق كان دافعه الأساس أن المسؤولين الخليجيين يرون في الصراع الدائر في العراق انه صراع طائفي بين السنة والشيعة، وان إيران تدعم الطرف الشيعي ضد الطرف السني من فرض سطوتها ونفوذها على العراق ومن ثم تنطلق نحو الدول الخليجية الأخرى. ومن هنا اعتقدت دول الخليج ان دعم المعارضة السنية المسلحة من أجل الإطاحة بالنظام السياسي العراقي الذي يقوده الشيعة والمدعوم ايرانياً، سيجعل إيران تتقهقر إلى الوراء ومن ثم ينتهي نفوذها في العراق والمنطقة مما يعني زوال تهديدها لدول الخليج العربي.^(٢٧)

ومن هذا المنطلق سمحت دول الخليج بالترويج للخطاب العدائي الموجه ضد العراق والتحريض على القيام بأعمال عدوانية تستهدف الطائفة الشيعية والعاملين في مؤسسات الدولة العراقية خاصةً والمسؤولين الحكوميين والعاملين في الأجهزة الأمنية. فأصبحت القنوات الفضائية وصفحات رجال الدين المشهورين والإعلاميين والكتاب الخليجيين على مواقع التواصل الاجتماعي تعج بخطاب الكراهية ضد أطراف الشعب العراقي.^(٢٨)



وحتى العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها القوات العراقية ضد الجماعات الإرهابية كان الإعلام الخليجي يجيز تلك العمليات على انه استهداف طائفي، وكانت الماكنة الإعلامية تضخ وترتكز على الفيديوهاات التي تظهر الانتهاكات الفردية للعناصر الأمنية وتسوقها للجماهير العربية على انه سلوك ممنهج للقوات الامنية موجه ضد الطائفة السنية وتضعها في أطر دينية وطائفية مقبلة.^(٢٩)

وكنتيجة لتلك الحملة الاعلامية الممنهجة استطاعت التنظيمات الإرهابية - القاعدة ومن ثم داعش - ان تستغل ذلك في عمليات تجنيد الشباب الى صفوفها وأعطت الشرعية لعملياتها الإرهابية في المناطق التي كانت تتواجد فيها وفق خطابها الإيديولوجي القائم على فكرة أنهم مسلمين سنة وجاءوا من أجل حماية العرب السنة من ظلم واضطهاد الشيعة.^(٣٠)

المطلب الثاني: ضعف القوات الأمنية وحاجة العراق الى الدعم العسكري الخارجي

شكل الانهيار السريع والتفكك المفاجئ للقوات الأمنية العراقية التي كانت مجهزة بأنواع مختلفة من الأسلحة ومدربة بشكل جيد تحت اشراف قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، أمام العشرات من مقاتلي تنظيم داعش لحظة صادمة للقادة العسكريين والمدنيين على حد سواء وأثار السؤال الاتي: هل كانت القوات الأمنية العراقية مؤهلة في إدارة الملف الأمني وقادرة على مواجهة الجماعات الإرهابية بمعزل عن الدعم الخارجي والمتمثل بمجهود قوات التحالف الدولي؟

عشية الانسحاب الأمريكي من العراق في عام ٢٠١١، تم تقييم القوات الأمنية العراقية على أنها قوات مدربة تدريباً جيداً ومنضبطة نسبياً قوامها حوالي ٨٠٠٠٠٠، منهم ما يقارب ٣٥٠,٠٠٠ من الجيش العراقي والباقي من أفراد الشرطة العراقية. من بين القوات العسكرية، عدت جهاز مكافحة الإرهاب التي كانت تضم حوالي ٤١٠٠ عنصر من قوات النخبة العراقية ومدربة تدريباً خاصاً وذات قدرة عالية وتخضع لإشراف مكتب القائد العام للقوات المسلحة. كما كانت القوات البرية لقوى الأمن الداخلي أيضاً مسلحة بشكل جيد نسبياً، وتمتلك الأسلحة الثقيلة والدروع التي قدمت كدعم من قبل الولايات المتحدة. أما قدرات القوات الجوية فقد كانت محدودة للغاية ومسؤولية حماية الأجواء العراقية ومراقبة الحدود والقيام بالعمليات العسكرية الجوية كانت ملقى على عاتق قوات التحالف الدولي. مع ذلك، فقد كان من المتوقع أن القوات المسلحة العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية ستكون قادرة على صد الهجمات الإرهابية وتحمل المسؤولية





الأمنية. ولكن بدلا من ذلك، انهارت القوات الأمنية أمام تقدم عناصر داعش وألقت العديد من الوحدات العسكرية السلاح وخلع أفرادها الزي العسكري وهربوا دون ان يقاتلوا.^(٣١)

كما هو معلوم أن المؤسسات الامنية العراقية كانت - الى حد ما وما زالت - تعاني من مشكلات وتحديات عدة أضعفت كيانها وشلّت قدرتها على أداء مهامها منها:^(٣٢)

١- ضعف التدريب وعدم الكفاءة والمهنية: فعمليات التجنيد السريعة والتوظيف بدون مؤهلات حقيقية أثرت بشكل أساسي في عملية التدريب اذ كانت المجندين الجدد يتلقون شكلاً بسيطاً من أشكال التدريب الأمريكي التي كانت في العادة تستغرق بين ثلاثة وخمسة أسابيع. والمشكلة الأساسية كانت تكمن في تدريب الضباط ذوي الرتب المتوسطة والعالية؛ لان تدريبهم يتطلب سنوات عدة وهو ما تم بعجالة وبلا مهنية.

٢- فقدان الروح المعنوية والرغبة في القتال: ويرجع السبب في ذلك هو تكريس الطائفية السياسية إذ أصبحت الهويات الدينية والاثنية الحجر الأساس في تشكيل الحكومات العراق بعد ٢٠٠٣ و انعكس بدورها أيضا على تعيين المسؤولين والموظفين العموميين بما فيهم التجنيد والتوظيف في سلك الجيش والشرطة العراقية.

٣- استشرى الفساد في مفاصل المؤسسات الأمنية.

٤- التدخل الخارجي الإقليمي في عمل وتوجيه القوات الأمنية العراقية.

كما أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي في إحكام سيطرته الشخصية على مؤسسات الدولة، أسهم بشكل كبير في إضعاف دور وفعالية المؤسسات الأمنية، اذ أصبحت تشكيلات وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات والأمن الوطني خاضعة بشكل تام لمكتب رئيس الوزراء، كما تم انشاء مراكز قيادة عمليات في محافظات عراقية عدة ووضعت تحت سيطرة رئيس الوزراء يتولى قيادتها ضباط ومراتب اختيروا على أساس الولاء ويفتقرون الى الكفاءة المطلوبة لينتهي الأمر بضعف وتهالك المؤسسات الأمنية العراقية.^(٣٣)

فعندما سيطر تنظيم داعش على العراق لم يكن بمقدور تلك القوات القتال او حتى الدفاع عن العاصمة بغداد وباقي المدن العراقية مما تطلب الحاجة الى الدعم الدولي والاقليمي في تدريب وتجهيز القوات الأمنية العراقية، وتوفير الجهد الاستخباراتي والعملياتي في تعقب واستهداف عناصر التنظيم في العراق.



يتبين لنا مما سبق أن ضرورات وقف انتشار تنظيم داعش الإرهابي ومحاربته وتحرير المدن والبلدات العراقية من سيطرته فرضت على صانع القرار العراقي العمل بجدية على تغيير نهج وتوجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول الإقليمية والتحرك دبلوماسياً وفتح قنوات تواصل مع الدول العربية والخليجية، بهدف تخفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية ووقف التحريض الطائفي وخطاب الكراهية التي كانت تنطلق من دول الخليج العربي، وهذا ما تحقق خلال فترة حكومة دولة رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي استطاع بحكمته واعتداله أن يضمن مساهمة ومشاركة خليجية فعالة في معركة التخلص من داعش في العراق.

المطلب الثالث: النتائج المتحققة

أصبحت دول الخليج العربي من الشركاء الفاعلين في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش منذ انطلاقه في سبتمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من عوامل عدة حالت دون تحقيق نهج تعاوني كامل في محاربة التنظيم، أبرزها عوامل جيوسياسية إلا أن المشاركة الخليجية كانت واضحة وفعالة وتركزت جهودها في مجالات عدة أبرزها:

أولاً: دعم الحملة العسكرية

اشتركت دول خليجية عدة مع الأردن في الحملة العسكرية ضد تنظيم داعش ضمن ثلاثة محاور تكاملية: العسكرية واللوجستية والمالية. من وجهة النظر العسكرية، فإن الأردن والإمارات العربية المتحدة كانتا من أكثر الدول العربية فعاليةً ضمن التحالف الدولي. فقد كانت الأردن تستضيف الجهود التي يقودها حلف الناتو لبناء قدرات الضباط العراقيين في مجالات مثل مواجهة العبوات الناسفة، وإبطال الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام. وشاركت الأردن في الغارات الجوية ضد معقل التنظيم في العراق وازدادت وتيرة تلك الغارات بعد حرق واعداد الطيار أردني معاذ الكساسبة على يد داعش في شباط ٢٠١٥. (٣٤)

وكانت للإمارات والسعودية دور كبير وفاعل في محاربة التنظيم في سوريا. ووفقاً لتقرير الدولة الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، حققت الامارات العربية المتحدة المركز الثاني في عدد الغارات التي شنتها على داعش بعد الولايات المتحدة، إذ أظهرت الامارات قدرة عالية في تنفيذ هجمات ضد أهداف ديناميكية، مثل العربات المدرعة وناقلات الجنود. وفي المقابل، فإن المملكة العربية السعودية كانت تستهدف





في الغالب أهدافاً محددة وثابتة مثل مراكز القيادة العسكرية ومعسكرات التدريب والمنشآت. أما قطر فإنها كانت تدعم التحالف الدولي من خلال إجراء عمليات قتالية جوية بشكل دوري في سوريا.^(٣٥)

ثانياً: قطع التمويل عن الجهاديين

اتخذت دول الخليج خطوات عملية لتقليص الدعم المالي لتنظيم داعش والجماعات الأخرى. منذ عام ٢٠١٤، بدأت دول الخليج في مراجعة تشريعاتها الوطنية، وإصدار قوانين تمنع جمع الأموال للجهاديين ومراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية وسحب الجنسية من المواطنين الذين يشتبه تورطهم في الإرهاب والتعامل مع تمويل الجهاديين وتجنيدهم على شبكة الانترنت. صدرت مرسومات ملكية لزيادة العقوبات على الجرائم المرتبطة بالإرهاب وتقوية القوانين المالية لمكافحة للإرهاب.

قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص، بسن لوائح شاملة لمكافحة الإرهاب يشمل تعريف الإرهاب الوارد في هذه القوانين تقريباً كل أشكال النشاط السياسي والفكري المرتبط بالفكر المتطرف. وعرضت المملكة العربية السعودية حوافز جديدة للمبلغين عن المتورطين، إذ كانت تقدم مكافأة مالية لأي شخص يبلغ عن تمويل الجهاديين وغسيل الأموال. وشاركت الرياض أيضاً في رئاسة المجموعة المالية لمحاربة داعش (Counter ISIS Finance Group)* مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا.^(٣٦) كما قامت البحرين بعقد العديد من المؤتمرات وورش العمل الدولية حول هذا الموضوع. فضلاً عن ذلك، في أيار ٢٠١٦، أطلقت دول مجلس التعاون الخليجي وكندا حواراً استراتيجياً حول موضوع تمويل الإرهاب. من بين الإجراءات الأخرى، أنشأت الكويت وحدة استخبارات مالية مكلفة بالتحقيق في الأنشطة غير المشروعة.^(٣٧)

ثالثاً: مواجهة الأيدولوجيا الجهادية

فضلاً عن الأدوات العسكرية والمالية، فإن احتواء أنشطة الجهاديين واستئصالها يتطلب أيضاً تنسيق الجهود في مكافحة الفكر المتطرف والأيدولوجية الجهادية. ربما لن تأتي أقوى مساهمة خليجية من الجو بل من موجات الأثير. عرضت دول عدة في المنطقة برامج مكافحة الإيديولوجية والقضاء على التطرف كمحور لمساهماتها في الجهود المناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية. بدأت المؤسسات الدينية الممولة من الدولة في المملكة العربية السعودية والإمارات بحملات لنزع الشرعية عن الدولة الإسلامية على أسس فقهية وعقائدية. بالتوازي



مع ذلك، قام رجال دين شبه مستقلين في الخليج - ولا سيما في قطر والكويت - بتشويه صورة الجماعات التكفيرية أمام الرأي العام العربي، واستضافت المملكة العربية السعودية والبحرين مؤتمرات مناهضة لتنظيم الدولة الإسلامية، في حين مولت الإمارات عددًا من برامج مكافحة التطرف التي تستهدف الشباب ونظم مركز هداية الدولي بأبوظبي المتميز في مكافحة التطرف العنيف مؤتمرات وورش عمل حول الأيدولوجية الجهادية. كما أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالاشتراك مع الولايات المتحدة مركز صواب في أبوظبي، وهو منبر إعلامي اجتماعي يهدف لمواجهة الروايات المتطرفة والدعاية عبر الإنترنت.^(٣٨)

واخيراً وعلى الرغم من نجاح الدبلوماسية العراقية في استقطاب دول الخليج العربي الى جانبه في معركته الوجودية ضد تنظيم داعش، فإن عوامل أخرى ساهمت في تغيير قناعات دول الخليج العربي منها أن داعش لم يعد تهديداً للعراق وسوريا فحسب، انما أصبح خطر التنظيم ماثلاً على كل دول المنطقة. فعلى سبيل المثال ومنذ أواخر عام ٢٠١٤ شهدت المملكة العربية السعودية العديد من التفجيرات وعمليات إطلاق النار ضد المدنيين وأفراد الأمن والأجانب نفذت من قبل عناصر ثبت انتماءهم الى التنظيم. وفي الكويت في حزيران ٢٠١٥، نفذ عناصر من داعش الهجوم الإرهابي الأكثر فتكاً في تاريخ البلاد.^(٣٩)

الخاتمة

مع الإقرار بوجود عوامل ذاتية كامنة في بنية النظام السياسي التي أفرزها الغزو الأمريكي للعراق، وفشل النموذج السياسي والاقتصادي في العراق، والعجز في الانتقال الدستوري لضمان التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية، إلا أن المؤثرات الخارجية تلك التي تكمن في المحيط الإقليمي والدولي ايضاً كان لها النصيب الأكبر في انزلاق العراق نحو الانحدار والتدهور على الصعيدين الأمني والسياسي؛ لذلك لم يكن لصانعي السياسة في العراق رؤية واضحة للتحديات الأمنية ولم يتمكنوا من اجترح سياسة ناضجة وعقلانية على المستويين الداخلي والخارجي تجنبهم البلاد الانزلاق نحو الفوضى.

ولكن بعد اجتياح تنظيم داعش (الإرهابي) لمدن وبلدات كبيرة في العراق عام ٢٠١٤ وما تبعه من تغيير على مستوى رئاسة الوزراء، بدا أن هناك تحول حقيقي في سياسة العراق الخارجية تتسم بسمات مختلفة عن الفترات السابقة، وتغير في نوعية الادراك السياسي للظروف والادوار المستجدة وتصور جديد عن كيفية إدارة السياسة الخارجية ومكانة ودور العراق ضمن الدائرة الإقليمية. وعند دراسة وتحليل الظروف الاساسية المحيطة بهذا التحول والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، تبين لنا أنها لم تأت من فراغ وانما





جاءت كنتيجة للاختيار الأممي الذي حدث بعد ظهور داعش وضرورة حتمية لجهود العراق في دحر التنظيم وتحرير العراق من سيطرة الجماعات الإرهابية وتعزيز البيئة الأمنية لمنع إخفاقات أخرى في المستقبل. فصانع القرار والقوى السياسية العراقية أدركوا جيداً صعوبة هزيمة ودحر التنظيم وتحرير الأراضي العراقية دون إحداث تقارب إقليمي مع الدول المؤثرة في المشهد الشرق أوسطي خاصةً الدول الخليجية بهدف تخفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية ووقف التحريض الطائفي وخطاب الكراهية الذي كان ينطلق من تلك الدول، وحاجة العراق للدعم الإقليمي والدولي بسبب ضعف امكانياته القتالية. وهذا ما تحقق بعد نجاح العراق في استمالة دول الخليج الى جهود العراق في محاربة تنظيم داعش وحصولها على دعمها المادي والمعنوي ، وكان له دور كبير في هزيمة تنظيم داعش في العراق.

المصادر والمراجع

- (١) علي كاظم الرفيعي، دور الدبلوماسية العراقية في تعزيز مركز العراق في الساحة الدولية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد ٣٣، (بغداد: بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦) ص ٤٤.
- (٢) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦١، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨)، ص ٥.
- (٣) دورين بنيامين هرمز، حيدر فوزي صادق، السياسة الخارجية العراقية: رؤية في المعوقات والممكنات، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥١، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص ١٢٥.
- (٤) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٠) ص ٧.

(5) Paul Salim, "Iraq's Tangled Foreign Interests and Relations", *Carnegie Middle East Center*, December 24, 2013, <https://carnegie-mec.org/2013/12/24/iraq-s-tangled-foreign-interests-and-relations-pub-54010> August 14, 2021.

(6) Ibid.

(٧) علي كاظم الرفيعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(8) Kenneth Katzman, Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, Rhoda Margesson and Matthew C. Weed, "The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, February 11, 2015: <https://fas.org/spp/crs/mideast/R43612.pdf>, March 15, 2021, p.6.

(9) Anna Louise Strachan, "Factors Behind the Fall of Mosul to ISIL (Daesh) in 2014", *GSDRC Applied Knowledge Services*, January 2017:



<https://gsdrc.org/publications/factors-behind-the-fall-of-mosul-to-isil-daesh-in-2014/>, March 15, 2021.

* قوات الصحوة أو مجالس الإسناد هي قوات عشائرية سنية أنشئت في أواخر عام ٢٠٠٦ في محافظة الأنبار بقيادة الشيخ عبد الستار أبو ريشة وبدعم وإسناد من قبل قوات الاحتلال الأمريكي بمهدف مواجهة تنظيم القاعدة في العراق. ومن الأنبار انطلقت فكرة إنشاء مجالس الصحوة إلى محافظات أخرى مثل صلاح الدين وديالى ونيوى وبعض المناطق في بغداد وبابل، ونجحت قوات الصحوة إلى حد كبير في تقليل نفوذ القاعدة وطردها أعداد كبيرة من عناصر التنظيم من المناطق السنية.

(١٠) حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، المركز الديمقراطي العربي - برلين، ٢٤ حزيران ٢٠٢٠، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

<https://democraticac.de/?p=67507>

(١١) علي فارس حميد، قحطان حسين طاه، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني في حكومة حيدر العبادي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٢٨، (بابل: جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، اب ٢٠١٦)، ص ٦٦٦.

(١٢) سعد السعيد، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ٣٥٣.

(١٣) Sajad Jiyad, "Haider al-Abadi is Succeeding at the World's Hardest Job", *Foreign Policy Magazine*, October 16, 2017: <https://foreignpolicy.com/2017/10/16/haider-al-abadi-is-succeeding-at-the-worlds-hardest-job/>, July 1, 2021.

(١٤) علي فارس حميد، قحطان حسين طاه، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧١.

* تأسس مجلس التنسيق السعودي العراقي في ٢٢ تشرين الاول ٢٠١٧ في الرياض بحضور رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، وهو مجلس يهدف إلى ادامة التواصل بين العراق والسعودية على المستوى الاستراتيجي، وتعزيز الثقة المتبادلة، وفتح آفاق التعاون في مختلف المجالات، منها: الاقتصادية والأمنية والسياحية والإعلامية والثقافية، وتعزيز التعاون والمصالح المشتركة بين البلدين في الشؤون الإقليمية والدولية.

(١٥) جبار الجنابي، ترحيب سياسي وشعبي عراقي بالتعاون والتقارب مع المملكة بعد انقطاع ربع قرن، جريدة الرياض، ٢٥ شباط ٢٠١٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

<https://www.alriyadh.com/1664410>

(١٦) محمود سمير المنير، المحاور الإقليمية في المنطقة: إدارة الصراع وفاق المستقبل، موقع مقال، كانون الثاني ٢٠١٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <https://mqqal.com/?p=32761>

(١٧) علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، (بغداد: مركز البين للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨) ص ٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥-٦.





(١٩) علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية: نموذج الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، ٢٠١١)، ص ١٥-١٧.

(٢٠) ولد الصديق ميلود واخرون، مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٨) ص ٧٢.

(٢١) ميثاق مناحي العيساوي، عملية التحول الديمقراطي في العراق بين التدخل الإقليمي والورقة الطائفية، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، اذار ٢٠١٦، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/03/09>

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) ياسر أبو ميعلق، ضعف الرقابة في دول الخليج يلقي بالمال في أحضان الإرهاب، موقع دويتشه فيله، ٧ كانون الاول ٢٠١٠، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <https://p.dw.com/p/QR2w>

(24) Lori Plotkin Boghardt, "Qatar and ISIS Funding: The U.S. Approach", *The Washington Institute for Near East Policy*, Aug 31, 2014: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/qatar-and-isis-funding-us-approach>, 25 sept 2021

(٢٥) ويكيليكس: السعودية مصدر لتمويل الإرهابيين، موقع بي بي سي عربي ٥ كانون الأول ٢٠١٠، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/12/101205_wikileaks_saudi

(26) Lori Plotkin Boghardt, Ibid.

(27) Heather M. Robinson, Ben Connable, David E. Thaler & Ali G. Scotten, "Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States", January 1, 2018, *RAND Corporation*: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1681.html 14 September 2021 pp59.

(٢٨) جاسم الحريري، قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨، (بغداد: دار جنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠) ص ٦٧-٦٨.

(٢٩) جاسم الحريري، قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠١٨، (بغداد: دار جنان للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠) ص ٧٠.

(٣٠) عمار احمد رشيد، استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق: دراسة في الأهداف والاسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، (تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ٣٦٠.

(31) Kenneth Katzman and Carla E. Humud, "Iraq: Politics and Governance", *Congressional Research Service*, March 9, 2016: <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS21968.pdf>, March 15, 2021, pp.12-14.



(٣٢) فلورنس غاوب، زواج غير سعيد: العلاقات المدنية-العسكرية في عراق ما بعد صدام، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <https://carnegie-mec.org/2016/01/13/ar-pub-62069>.

(٣٣) عمار احمد رشيد، التحولات الاستراتيجية في عهد الرئيس براك أوباما وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٤٢، (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، كانون الثاني ٢٠٢١)، ص ٢٨٤.

(٣٤) للمزيد من المعلومات عن دور الدول الخليجية في محاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا ينظر:

Anthony Cordesman, "Stability and Instability in the Gulf Region in 2016: A Strategic Net Assessment", *Congressional Research Service*, June 15, 2016: <https://www.csis.org/analysis/stability-and-instability-gulf-region-2016>, September 20, 2021.

(٣٥) Frederic Wehrey, "Gulf Participation in the Anti-Islamic State Coalition: Limitations and Costs", *Carnegie Middle East Center*, September 23, 2014: <https://carnegie-mec.org/diwan/56710?lang=en>, September 20, 2021.

* تأسست عام ٢٠١٥ ضمن إطار جهود التحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش التي تشارك في رئاستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وإيطاليا، وتسعى الى وقف تمويل الجماعات الارهابية والضغط على الشبكات المالية العالمية لداعش وشل قدرتها في الحصول على التدفقات المالية وتدمير البنية التحتية المالية للتنظيم.

(٣٦) Frederic Wehrey, Ibid.

(٣٧) Agnès Levallois, Jean-Claude Cousseran & Lionel Kerrello, "The Financing of the 'Islamic State' in Iraq and Syria (ISIS)", *European Parliament's Committee on Foreign Affairs*, September 11, 2017: [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/603835/EXPO_IDA\(2017\)603835_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2017/603835/EXPO_IDA(2017)603835_EN.pdf), October 20, 2021.

(٣٨) Eleonora Ardemagni, "The Gulf Monarchies' Complex Fight Against Daesh", *NATO Review*, 28 September 2016, <https://www.nato.int/docu/review/articles/2016/09/28/the-gulf-monarchies-complex-fight-against-daesh/index.html>, October 20, 2021, pp13.

(٣٩) Lori Plotkin Boghardt, "Gulf Support to the Counter-ISIS Campaign", *The Washington Institute for Near East Policy*, Mar 21, 2017: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/gulf-support-counter-isis-campaign>, September 30, 2021.

